

محضر اجتماع  
مكتب مجلس المستشارين  
رقم 189 ليوم الاثنين 12 ماي 2014





## اجتماع المكتب رقم 189 الاثنين 12 ماي 2014

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 12 ماي 2014 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة:

محمد فوزي بنعلال	:	الخليفة الأول للرئيس،
محمد فضيلي	:	الخليفة الثاني للرئيس،
عبد الرحمان أوشن	:	الخليفة الخامس؛
عابد شكيل	:	محاسب ؛
عبد المالك أفرياط	:	محاسب ؛
عادل المعطي	:	محاسب؛

بعد الموافقة على محضر اجتماع المكتب السابق، قرر المكتب برجمة مشروع قانون تنظيمي رقم 085.13 يتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقضي الحقائق يوم الثلاثاء 13 ماي 2014 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

بعدها أحال المكتب على اللجنة المختصة مشروع قانون رقم 03.14 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والذي توصل به المجلس من لدن الحكومة.

من جانب آخر أخذ المكتب علما بتوصل مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية :

1. مقترح قانون يقضي بإضافة مادة جديدة في المدونة العامة للضرائب، (تقدم به أعضاء من فريق الأصالة والمعاصرة).
2. مقترح قانون يتم الباب التاسع من الكتاب الأول من قانون المسطرة الجنائية بفرع ثالث يتعلق بالتعويض عن أضرار الاعتقال الاحتياطي في حالتي عدم المتابعة أو البراءة. (تقدم به أعضاء من فريق الأصالة والمعاصرة).

كما أخذ المكتب علما بقرار مجلس النواب باعتبار مقترح قانون رقم 105 الرامي إلى تغيير وتتميم عنوان الكتاب الخامس والمادة 546 من القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة والذي سبق وأن تقدم به رئيس المجموعة النيابية للحزب العمالي، مقترحا مقدا باسم الفريق الاشتراكي.

في محور اللجن وبعد اطلاعه على وثيرة تقدم الدراسة بالنسبة لمجموع النصوص المحالة عليها، توقف المكتب عند مختلف مواد النظام الداخلي التي تنظم عملية تقديم تقارير اللجان في الجلسات العامة حيث شدد المكتب على ضرورة أن يقوم السادة مقرر اللجن بتقديم النص موضوع الدراسة في الجلسة العامة وعرض ملخص عن أشغال اللجنة بخصوصه حتى يتسنى للسادة المستشارين الإطلاع عن طبيعة النص والأجواء المرافقة لدراسته والمصادقة عليه داخل اللجنة. وفي هذا الإطار قرر المكتب مراسلة السادة رؤساء اللجن لحثهم على ضرورة تقديم ملخص عن تقارير اللجن مع بداية دراسة كل مشروع أو مقترح قانون.

بعدها اطلع المكتب على رسالة الاحتجاج التي وجهها الفريق الاستقلالي إلى السيد رئيس لجنة المالية حول عدم إخبار أعضاء الفريق بإلغاء الاجتماع الذي كان مقررا يوم الاثنين 05 ماي 2014 حول موضوع "تدبير وحصيلة عمل مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير".

من جانب آخر تدارس المكتب مراسلة السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري التي طالب فيها بضرورة تفعيل مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 51 من النظام الداخلي للمجلس في شموليتها.

وقد فوض المكتب للسيد الرئيس إجراء الاتصالات الضرورية من أجل حل الإشكالية التي طرحها السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري وكذا الإشكالات المتعلقة بتعويض بعض المناصب الشاغرة سواء داخل المكتب أو ببعض اللجن الدائمة.

في مجال الأسئلة الشفهية صادق المكتب على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 13 ماي 2014 التي سيرأسها الخليفة الثاني للرئيس السيد محمد فضيلي والسيد عبد اللطيف أبدوخ كأمين للجلسة.

على مستوى آخر صادق المكتب على مقترح تضمين الجلسة الشهرية المقبلة لمساءلة السيد رئيس الحكومة موضوعين وهما :

- "قضايا وانتظارات المرأة المغربية في برامج وسياسات الحكومة"،
- "تدبير الحكومة لمجال الماء والطاقة".

فيما قرر الاحتفاظ بباقي الأسئلة المقترحة في بنك الأسئلة التي يتوفر عليه المجلس حاليا إلى حين استثمارها خلال الجلسات المقبلة.

في مجال العلاقات الخارجية، وافق المكتب على دعوة من المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات للمشاركة في الجلسة العامة لمنتدى CRANS MONTANA للنساء الإفريقيات حول موضوع "تأثير النساء بالبرلمانات في العالم الإسلامي" المقرر عقدها يوم 21 يونيو 2014 بالرباط. وعلى دعوة مماثلة من المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات للمشاركة في القمة الصيفية 2014 للمنتدى المقرر عقدها برواندا من فاتح إلى 03 يوليوز 2014.

وبخصوص مقترح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لإيفاد وفد من مجلس المستشارين إلى إسبانيا وذلك على ضوء تكرار تقديم الملتزمات المعادية لمصالح المغرب من طرف بعض الأحزاب السياسية الإسبانية أكد المكتب أن الاتصالات مع الطرف الإسباني جارية بشكل عاد وغير متوقفة وأن اللقاء الدوري المقبل للجنة المغربية الإسبانية سيكون مناسبة لطرح هذه المواضيع مع الطرف الإسباني. بعدها اطلع المكتب على تقرير حول الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي WUF7 من 5 إلى 11 أبريل 2014 بميدلين / كولومبيا. وكذا على تقرير حول اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة للحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

في مجال الشؤون الإدارية اطلع المكتب على خلاصة تقرير لجنة تلقي الترشيحات لشغل مناصب المسؤولية بمجلس المستشارين.